سياسة الولايات المتحدة الامريكية تجاه حق عودة اللاجئين الفلسطينيين

م.د. مالك محسن العيساوي
الجامعة المستنصرية-كلية العلوم السياسية

الملخص

كان من ابرز نتائج الحرب العالمية الثانية- كما توقع الصهاينة- بروز امريكا كقوة عظمى تقود العالم الرأسمالي، التي كانت من أولى الدول التي تعترف بالكيان الصهيوني، أما فيما يتعلق بموقفها من قضية حق العودة للاجئين الفلسطينيين فقد طرحت الإدارات الأمريكية في مرحلة الحرب الباردة عدة مشاريع سياسية لتصفية حق العودة أما مرحلة عصر السلام والتي بدأت بعد نهاية الحرب الباردة تبنت الإدارات الأمريكية وبشكل مطلق الموقف الصهيوني الرافض لحق العودة للاجئين الفلسطينيين، ومطالبة الفلسطينيين والدول العربية بالاعتراف بيهودية الكيان الصهيوني.

مقدمة

تعرض جزء من الشعب العربي الفلسطيني في مرحلة ما بعد صدور قرار تقسيم فلسطين ٢٩-١١-١٩٤٧ حتى نشوب الحرب العربية الصهيونية الأولي في عام ١٩٤٨، إلى أبشع عمليات الطرد الممنهج من ديارهم من قبل عصابات الحركة الصهيونية. وبفعل ذلك الطرد تحول قرابة مليون فلسطيني إلى لاجيْ، وقد كانت قضية اللاجئون الفلسطينيين وحق عودتهم من أولى القضايا التي تعرض على

هيئة الأمم المتحدة، حيث صدر عنها عدة قرارات تؤكد حقهم في العودة إلى ديارهم، لكن تنفيذ تلك القرارات كان مرهونا بإرادات الدول العظمى.

ومن المتعارف عليه، ما كان للكيان الصهيوني أن ينشأ ويستمر في فلسطين لولا الدعم الغربي له، ففي بداية القرن العشرين وحينما كانت المملكة المتحدة الدولة العظمي آنذاك، تعهد وزير خارجيتها الأسبق آرثر في ٢-١١-١٩١٧ لزعماء الحركة الصهيونية، والتي كان مقرها لندن في إنشاء وطن قومي لليهود على أرض فلسطين العربية. فقد شجعت الهجرات الصهيونية إلى فلسطين المستعمرة(المنتدبة) من قبلها.

وفي أثناء الحرب العالمية الثانية أدرك زعماء الحركة الصهيونية بأن المملكة المتحدة بدأت تتراجع مكانتها، لذا كان عليها البحث عن حليف جديد يضمن استمرار مشروعهم الاستيطاني في فلسطين، وكانت الدلائل تشير بأن الولايات المتحدة الأمريكية ستكون القوة البازغة بعد نهاية الحرب، لذلك عقدت الحركة الصهيونية مؤتمرها في مدينة بلتمور الأمريكية ما بين ٩-١١ مايو١٩٤٢، وقررت فيه نقل مقرها من لندن إلى واشنطن.

لذا تبحث الدراسة في البعد الديني في السياسة الامريكية في مرحلة ما بعد نهاية الحرب العالمية الثانية والى يومنا هذا، من قضية حق العودة الذي يعد جوهر القضية الفلسطينية.

.تنطلق فرضية الدراسة من قاعدة بديهية ولكنها علمية، مفادها "أن سياسات الدول ترتبط وتسير وراء مصالحها" ، لكن السياسة الامريكية، تمضي بإصرار على طريق صدام مع تلك القاعدة، بمعنى أن مصالحها الحيوية في الوطن العربي يقينا- لكن هوى السياسة الأمريكية منجذب إلى ناحية الكيان الصهيوني دواما، وبغير تنبه أو توازن يعطى للتصرفات مصداقية المنطق والعقل، فهي

تتعامل معه من منطلق ديني والذي ينعكس بشكل سلبي على القضية الفلسطينية بشكل عام وحق العودة للاجئين الفلسطينيين بشكل خاص.

أهمية الدراسة تنبع من كون الولايات المتحدة الأمريكية هي حليف "اسرائيل" منذ تاسيسه، وهي الدولة الراعية لما أصطلح عليه بعملية السلام والمتحيزة بذات الوقت له.

أولا- خلفية تاريخية موجزة عن مشكلة اللاجئين:

نشأت مأساة الفلسطينيين وتجدرت معاناتهم منذ ما يزيد عن أكثر من ستين عاما ، وتحديدا منذ نشوء الكيان الصهيوني على أرض فلسطين، وبعد تشتت أهلها في مخيمات الشتات. وغالبية المصادر التاريخية والأدبيات السياسية والهيئات الدولية، تشير الى أن نكبة عام ١٩٤٨، أرغمت ما يقارب مليون فلسطيني على الهجرة الجبرية خارج مدنهم وقراهم، بعد أن قامت العصابات الصهيونية العسكرية بتدمير القرى والمدن الفلسطينية، خاصة تلك الواقعة على الساحل الفلسطيني، الممتد من الناقورة إلى غزة، وخلال " الهولوكست الفلسطيني" – إذا جاز التعبير– دمر الصهاينة أكثر من ٥٤٠ قرية فلسطينية حيث حولتها إما إلى أطلال يبكى عليها، أو مستوطنات صهيونية بنيت على أنقاضها[١].

وكان لاندلاع الحرب العربية– الصهيونية الأولى عام ١٩٤٨، انعكاسات سلبية على الشعب الفلسطيني، تمثلت من الناحية الاجتماعية في صورة سيل متدفق من اللاجئين قدر عددهم كما أوردناه آنفا ، قسم لجأ إلى الجزء المغتصب من فلسطين (الكيان الصهيوني)، ومنهم من لجأ إلى المناطق

---

[١] سلمان أبو ستة، حق العودة مقدس وقانوني وممكن (بيروت: المؤسسة العربية للنشر العربية، ٢٠٠١) ص. ١٦.

التي عرفت باسم الضفة الغربية وقطاع غزة ، والقسم الآخر لجأ إلى بعض الدول العربية ومنها، الأردن ومصر وسوريا والعراق ولبنان، وليبيا، والسعودية، ومنهم من لجأ إلى دول غربية كالمملكة المتحدة. أما الانعكاس السياسي تجسد في إلغاء الهوية الذاتية لفلسطين والشعب الفلسطيني[٢]، فمع انتهاء الحرب سيطرة الصهاينة على ما يقارب ٧٧.٤%، وفرض الجيش المصري إدارته الفعلية المدنية والعسكرية على قطاع غزة، بينما سيطرت الأردن على مفاصل الحياة السياسية والاقتصادية والإدارية في الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية[٣]. أما العامة فقد وصفها ممثل الهيئة العربية العليا، في دورتي الأمم المتحدة عامي ١٩٤٧، ١٩٤٨ بالآتي" ندر في التاريخ، أو في التاريخ المعاصر على الأقل، أن أكرهت أغلبية السكان في بلد ما على التشرد، وانتزعت من ديارها انتزاعا،على أيدي قلة شرسة أصلها أجنبي. ومع ذلك، فان الذي حدث في فلسطين عام ١٩٤٨، هو هذا النادر والعجيب. فقد أجلي عن الديار نحو مليون فلسطيني، واضطروا إلى ترك مدنهم وقراهم، وسلبت منهم راضيهم وأملاكهم وأموالهم، وأصبحوا لاجئين ليس لهم أي مورد للحياة"[٤]. وفي آخر الإحصائيات التي أجريت بلغ عدد اللاجئين الفلسطينيين في الفترة الواقعة بين ١٩٤٨-٢٠٠٠ ما يزيد عن خمسة ملايين لاجي[٥].

---

[٢] هنري كتن، فلسطين في ضوء الحق والعدل، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٧٠، ص٤٣.

[٣] اسعد عبد الرحمن، منظمة التحرير الفلسطينية جذورها تأسيسها ومساراتها مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، قبرص، ١٩٨٧، ص.٣٠.

[٤] هنري كتن، مصدر سبق ذكره، ٤٣.

[٥] محمد عبد العزيز ربيع، الحوار الفلسطيني- الأمريكي الدبلوماسية السرية والاتصالات الفلسطينية- الإسرائيلية، (عمان: دار الجليل للنشر والدراسات، ١٩٩٥) ص. ١٢.

ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، مارست الولايات المتحدة الأمريكية بعد ضغوطا كبيرة على المملكة المتحدة بصفتها الدولة المنتدبة على فلسطين، لعرض مشروع قرار تقسيم فلسطين إما الجمعية العامة للأمم المتحدة وليس أمام مجلس الأمن التابع لها. لقد كان هناك تخوفا أمريكيا من أن بعض دول الأعضاء الدائمين داخل مجلس الأمن، قد تستخدم حق النقض ضد مشروع القرار. وعلى الرغم من المناقشات الحادة التي دارت بين الدول المجتمعة آنذاك في جمعية العامة للأمم المتحدة حول المضمون السياسي والقانوني والإنساني له، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية قدمت كل الدعم السياسي لصدوره[٦].

وقد عملت الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٩-١١-١٩٤٧ على اصدار قرارها رقم ١٨١، والقاضي بتقسيم فلسطين إلى دولتين، الأولى عربية والثانية يهودية. وفور صدور القرار وافقت الحركة الصهيونية عليه، في حين رفضته الدول العربية جملة وتفصيلا[٧]. واجتمعت الجامعة العربية، لمناقشة تداعيات ذلك القرار، وعقد الاجتماع في الفترة بين ٨-١٣ كانون الأول (ديسمبر)١٩٤٧، وصدر عن الاجتماع قرارا يعد قرار التقسيم غير قانوني[٨].

وقبل نهاية الانتداب البريطاني على فلسطين بأشهر عدة، انتهزت الحركة الصهيونية فرصة تفوقهم في الاستعداد والتنظيم العسكري، فاحتلوا عددا من

---

[٦] حمد موعد (محرر)، اللاجئون الفلسطينيون جوهر الصراع وعقدة التسوية من مدريد إلى خارطة الطريق، دمشق، مركز دراسات الغد العربي، ٢٠٠٣، ص. ٤٦٨.

[٧] أسعد عبد الرحمن، مصدر سبق ذكره، ص ٣٠.

[٨] د. يحيى الجمل، المعاهدات القائمة: الالتزامات القانونية والآثار السياسية، في: إبراهيم أبو لغد و(آخرون)، العرب ومواجهة إسرائيل: احتمالات المستقبل، الجزء الأول، الدراسات الأساسية، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠، ص١٧٥.

المدن العربية واستولوا على جزء كبير من أراضي فلسطين. فقد احتلت القوات الصهيونية مدينة طبريا بتاريخ ١٩نيسان(ابريل) ١٩٤٨، وحيفا بتاريخ ٢٢ نيسان(ابريل)، ويافا بتاريخ ٢٨ من الشهر ذاته، وبيسان بتاريخ ٨ أيار(مايو)، وصفد في العشر من أيار (مايو)، وعكا بتاريخ ١٤ أيار(مايو)١٩٤٨. وبهذا الاستيلاء الصهيوني للاراضي الفلسطينية تكون قد تجاوزت المساحة التي حددها قرار التقسيم لاقامة دولتها. وفي ١٤ أيار(مايو) ١٩٤٨، انسحبت سلطات الانتداب والقوات المسلحة البريطانية من فلسطين، وانتهى الانتداب عند منتصف الليل[٩]. ومنذ ذلك اليوم، تحركت الأحداث بسرعة فائقة. فقد أعلن بن جوريون في ١٥أيار(مايو) ١٩٤٨، من مبنى بلدية القدس قيام "دولة" كيانهم الصهيوني، وبعد صدور ذلك الاعلان اعترفت الولايات المتحدة الأمريكية بالكيان الجديدة اعترافا واقعيا[١٠]. وقد هدفت من ذلك إلى إضفاء الشرعية الدولية للكيان الصهيوني على أرض فلسطين، وتثبيته في قلب الوطن العربي[١١]، كما هدفت إلى إرضاء اللوبي الصهيوني والجماعات الصهيونية المسيحية خاصة البروتستانتية الداعمة لقيام الكيان الصهيوني[١٢].

ولتمكين الكيان الصهيوني، بادرت الولايات المتحدة الأمريكية منذ الأيام الأولى من قيامه مدته على الفور بالقروض والمعونات، مثل ذلك القرض الأمريكي الذي منحته المؤقتة للكيان الصهيوني والبالغ مائة مليون دولار أمريكي عام

---

[٩] د.أسعد عبد الرحمن، مصدر سبق ذكره، ص ص٢٤-٣٠.

[١٠] المصدر نفسه، ص٣١.

[11]Ayman Yousef, U.S Arab Policy 1945-1990: Jewish Lobby as Determining Factor, Third Concept, Vol. 12, No. 144, Feb. 1999 p.7.

[12]Ibid.op. Cit., P.

١٩٤٨ لدعم المشاريع التنمية الاقتصادية[١٣]. وليومنا هذا لم تنقطع سياسة المعونات والمساعدات والقروض الأمريكية للكيان الصهيوني.

وخلال ساعات من إعلان الصهاينة كيانهم، كانت قوات من سبع دول عربية- مصر وسوريا ولبنان والأردن والعراق والسعودية واليمن-[١٤]تتجه نحو فلسطين لمواجهة الحركة الصهيونية عسكريا ، لتأكيد السيادة الفلسطينية على الأراضي العربية، وانتهى الامر الى عكس المقصود، وبدلا من أن كان لاسرائيل وفقا لقرار التقسيم ٥٦,٤٧ بالمئة من الأرض، أصبح لها بعد تأديبها ٧٧,٤ بالمئة من أرض فلسطين تحت الانتداب[١٥].

ثانيا- فلسطين في التفكير الاستراتيجي الأمريكي:

يرى الدكتور إبراهيم أبو لغد أن هناك ثلاث عوامل حاسمة تؤثر في القرارات الأمريكية المهمة تجاه القضية الفلسطينية، العامل الأول: مواقفها المتكررة والمعادية للأمة العربية، فهي تبنت مواقف واتخذت قرارات معادية ضد بعض القيادات والزعامات العربية الثورية والقومية ، كانوا يصورون في السياسات الأمريكية وفي دوائر صنع القرار والمراكز البحثية، على أنهم خطر على المصالح الأمريكية في الوطن العربي، من هنا فإن ارتباط الفلسطينيين بعمقهم العربي يضعهم في خانة الصورة النمطية السلبية في العقل الأمريكي.

---

[١٣] د. يوسف الحسن، البعد الديني في السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي- الصهيوني: دراسة في الحركة المسيحية الأصولية المسيحية، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه،الطبعة الرابعة، بيروت، تشرين الثاني/ نوفمبر،٢٠٠٥.

[١٤] د. أسعد عبد الرحمن، مرجع سبق ذكره،ص٣٠.

[١٥] د. يحيى الجمل ، مصدر سبق ذكره، ص ١٧٦.

أما العامل الثاني فيدور حول حقيقة كون الفلسطينيين جزءا من عالم الجنوب، بينما يعتبر الصهاينة في مصاف "الشعوب" التقدمية الديمقراطية والقابلة للتغيير، أما الفلسطينيون فهم أقرب إلى منظومة عالم الجنوب المتخلف أو المنغلق على الذات الذي لا يمتلك أدوات التطور والتقدم. في هذا السياق، قامت الولايات المتحدة الأمريكية بسياسات وسنت قرارات معادية لدول عالم الجنوب، بما فيها التدخل العسكري في كثير من مناطق العالم، كما هو الحال في دول أمريكيا اللاتينية وفيتنام والدول العربية، إضافة إلى سياسة الحصار الاقتصادي والعقوبات الاقتصادية التي مارستها ضد شعوب دول أمريكا الوسطى وكوبا وإثيوبيا وككوريا الشمالية وإيران والعراق وسوريا والسودان وليبيا.

أما العامل الثالث فمتعلق بوجهة النظر الأمريكية تجاه حركات التحرر العالمية وموقفها من الشعوب التي تسعى للتحرر والاستقلال، خاصة في الجزائر وجنوب أفريقيا وفلسطين المحتلة، فالولايات المتحدة الأمريكية تبنت سياسة معادية للحركات الثورية التي كانت تسعى لتحقيق أهدافها السياسية من خلال الوسائل العسكرية والثورية، بما فيها الكفاح المسلح. من هنا ساندت فرنسا في حربها ضد الثوار الجزائريين، أيدت البرتغال في حروبها ضد حركات التحرير الوطني في زائير وأنغولا وموزنبيق، وفي السياق ذاته عززت إمكانيات القدرة الصهيونية في التصدي للحركة الوطنية الفلسطينية[١٦].

أما على صعيد السياسة الداخلية للولايات المتحدة الأمريكية ، احتلت القضية الفلسطينية وارتباطاتها مع الكيان الصهيوني، مكانا بارزا في التقديرات الداخلية

---

[١٦] **نقلا عن، ميخائيل سليمان(محرر) فلسطين والسياسة الأمريكية من ويلسون إلي كلينتون (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٦) ص٢٢٥-٢٣٧.**

الأمريكية بحسب الحضور القوي للوبي الصهيوني والجماعات المؤيدة للكيان الصهيوني، التي تمارس دورا قويا في صنع القرار فيها[١٧].

يؤدي الانطباع وسوء الانطباع دورا مهما في حسم الخطوط والقواطع حول المحتوى الثقافي للسياسة الأمريكية. يسوق الكيان الصهيوني بسهولة في الإعلام الأمريكي، وفي الأدب والفن، وفي أوساط الرأي العام في الولايات المتحدة الامريكية ، اذ ينظر لهم على أنهم خلاقون، مبدعون قادرون على تحويل الصحراء إلى جنان خضراء، كما أنهم يعتنقون منهجا ديمقراطيا في الشرق الأوسط يعيش في وسط محيط من الانظمة الديكتاتورية والأنظمة الشمولية والسلطوية والتسلطية العربية التي لا تحترم الحد الأدنى من حقوق الإنسان[١٨].

بالمقابل ينظر إلى القومية العربية، التي ينادي بها الفلسطينيون، بصورة نمطية سلبية، فالكتب والدراسات والمقالات الصحفية المختلفة التي تغطى قضايانا والحياة اليومية لشعوبنا العربية، على أنهم متخلفون ومتشددون، وأنهم تجمعات بشرية مغلقة غير قابلة للتقدم. وقد أشار الدكتور ادوارد سعيد إلى وجهة النظر هذه حيث قال "هناك خوف من العرب وكراهية لهم إلى درجة أن هذا الخوف والكراهية يعتبران من المكونات الدائمة للسياسة الأمريكية تجاه العرب وقضاياهم المختلفة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وأن أي شي مرتبط بالعرب والأمة العربية والإسلامية ينظر له في أمريكا على أنه تهديد لإسرائيل"

---

[١٧] دينس روس، السلام المفقود، جريدة الأيام الفلسطينية، العدد ٣١٣٣، السنة التاسعة، ٢٠٠٤.

[١٨] نواف الزرو، اللاجئون الفلسطينيون: قضية وطن وشعب، المؤسسة العربية الدولية للنشر، عمان، ٢٠٠٠، ص ٤٦.

ثالثا- موقف الإدارات الأمريكية المتعاقبة من حق العودة:

سنستعرض في هذا الجزء بشئ من التحليل قضية حق العودة في السياسة الأمريكية الرسمية ابتدءا من الرئيس الأسبق هاري ترومان ، وانتهاء بإدارة الرئيس الحالي باراك اوباما.

الرئيس هاري ترومان (١٩٤٥-١٩٥٣):

تعد إدارة الرئيس ترومان أولى الإدارات الأمريكية التي تعاملت مع قضية اللاجئين، فقد احتلت عقب حرب الاستيلاء على فلسطين عام١٩٤٨، حيزا في السياسة الأمريكية. تلك الحرب التي خلفت وراءها أول نزوح واسع النطاق للفلسطينيين عن وطنهم[١٩].

لقد ظلت الإدارة الأمريكية تعترف بحق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم حتى صدور قرار التقسيم، ولكن بعد صدوره بدأت الحكومة الأمريكية في العام ١٩٤٨ بتعويم فكرة استبدال مشروع التقسيم بوصاية الأمم المتحدة، وفقا للمادة ١٢ من ميثاق الأمم المتحدة. وعندما لم يتحقق مشروع التقسيم وهزيمة الدول العربية في حرب ١٩٤٨، ارتأت إعطاء الأردن الأراضي الفلسطينية التي لم يسيطر الصهاينة عليها والتي لا تتجاوز ٢٢% من مساحة فلسطين. كما شجعتها على استيعاب معظم اللاجئين الفلسطينيين الذين كانوا ضحايا التطهير العرقي الصهيوني في عام ١٩٤٨[٢٠]

---

[١٩] **د. محمد شديد، الولايات المتحدة والفلسطينيون: بين الاستيعاب والتصفية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت،١٩٨١، ص ٨٥.**

[٢٠] **د. نصير حسن عاروري، أمريكا الخصم والحكم: دراسة توثيقية في " عملية السلام" ومناورات واشنطن منذ عام ١٩٦٧، ترجمة وتقديم منير العكش، مركز دراسات الوحدة العربية، حزيران/ يونيو٢٠٠٧، ص ٢١٢.**

ثم أن الولايات المتحدة الأمريكية، في المقابل، نشطت أيضا في صياغة قرار الأمم المتحدة رقم ١٩٤ الصادر في ١١-١٢-١٩٤٨، الذي يسمح للاجئين بالعودة إلى ديارهم وتعويضهم عن خسائرهم المادية. وقد رفض الكيان الصهيوني القرار، على الرغم من أن قبوله في الأمم المتحدة كان مشروطا بتنفيذه، فقد استطاع فرض شرطه الخاص الذي تبنته الولايات المتحدة الأمريكية، بتأجيل البحث في قضية حق العودة للاجئين إلى تحقيق تسوية شاملة مع الدول العربية!وبالطبع، شهدت العلاقات الأمريكية الصهيونية من حين إلى آخر بعض التنافر الذي بدا معه أن الولايات المتحدة الأمريكية قد تعيد النظر في سياساتها تجاه الكيان الصهيوني، لكن الكيان كان دائما يتمسك بالعصا والجزرة اللتين تعيدان سياسة الولايات المتحدة إلى صوابها، وتنزلانها على حكم الشروط الصهيونية، لقد أتيح للكيان أن يفرض شروطه على الوطن العربي منذ عهد الرئيس ترومان[٢١]، الذي تعهد بإقامة ارتباط فريد وقوي بين الكيان الصهيوني والولايات المتحدة الأمريكية، والاستمرار بدعمه حتى يستطيع أن يعزز وجوده[٢٢]. وعلى الرغم من بعض العبارات المشوبة بالتوجس والريبة حول تعامل الكيان الصهيوني مع قضية حق العودة للاجئين، فإن الرئيس ترومان طرح في ابريل ١٩٤٩، فكرة ضرورة التزامه بإعادة ما بين ١٠٠,٠٠٠ إلى ٢٠٠,٠٠٠ لاجيْ فلسطيني الى الديار التي هجروا منها، على قاعدة لم الشمل العائلي[٢٣]، وحسب العديد من المختصين والخبراء في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية اعتبروا ذلك الموقف من أكثر المواقف تقدما وايجابية من قضية حق

---

[٢١] **المصدر نفسه، ص ٢١٢.**

[٢٢] **ميخائيل سليمان، مصدر سبق ذكره، ص. ٩٦.**

[٢٣] **د. نصير حسن عاروري، مصدر سبق ذكره، ٢١٣.**

العودة[٢٤]. وفي أب عام ١٩٤٩، وفي أثناء مفاوضات الهدنة في لوزان، قدمت الولايات المتحدة الأمريكية مذكرة إلى الدول العربية لحل مشكلة اللاجئين جاء فيها:

١. حل مشكلة اللاجئين من خلال عودتهم إلى ديارهم الأصلية وتوطينهم في الدول العربية التي يتواجدون فيها وإعادة تأهيلهم هناك وإدماجهم في المجتمعات محل اللجوء، من خلال طرح مشاريع اقتصادية، منها خطة "مكفي" في حزيران١٩٤٩، وبعثة المسح الاقتصادي في أغسطس١٩٤٩، وخطة "بلاند فورد" في تشرين الثاني ١٩٥١.
٢. تلتزم الأطراف بتسهيل مهمة بعثة الأمم المتحدة خاصة في الأمور الإنسانية والخدماتية.
٣. تقوم حكومات المنطقة بتقديم تقديرات دقيقة حول أعداد اللاجئين التي يمكن استيعابهم في دولهم[٢٥]. لقد فرض هذا النموذج نفسه على سياستها في الوطن العربي، لأن صانعي القرار الأمريكي عجزوا عن التوصل إلى صيغة تصالح ما بين الحاجات الإستراتيجية للسياسة الأمريكية، وبين متطلبات السياسة الداخلية، فكلما حاولت الولايات المتحدة الأمريكية اللاقدام على هذه المصالحة كان الكيان الصهيوني هو الرابح[٢٦]. فقد مارست المنظمات والشخصيات الصهيونية الأمريكية من أمثال " كلارك كليفورد" و" ديفيد نايلز" دورا ضاغطا على الرئيس

---

[24]Ayman Yousef, Palestine Question and the Superpowers: Study of Dynamics of Cold War Politics (M.S University of Baroda: India, 1995.P.79.

[25]Ibid. Op.Cit., p.79.

[٢٦] د. نصير حسن عاروري، مصدر سبق ذكره، ص ٢١٣.

ترومان لدعم مطامح الصهاينة ومساندتهم في فلسطين[٢٧]، فضلا عن دعمه الذاتي، فترومان المسيحي الصهيوني كان متأثرا بخلفيته الدينية التوراتية. وتشير قصة حياته الشخصية الى أنها كانت حافلة بالاشارات التي تبرر الوطن القومي لليهود في فلسطين، ويقول هو عن نفسه: " إنني قورش"؛ أى الملك الفارسي الذي أعاد" يهود السبي" من بابل إلى فلسطين[٢٨].

الرئيس إيزنهاور (١٩٥٣-١٩٦١):

سارع الرئيس إيزنهاور منذ توليه رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية إلى الالتحاق بكنيسة معمدانية، نظرا للدور المهم الذي تضطلع به الكنائس الأمريكية البروتستانتية في الحياة السياسة الأمريكية، فكان يحرص على الاجتماع مع قياداتها[٢٩].

لذا استند الرئيس إيزنهاور في معالجته لقضية اللاجئين على خلفيته الدينية، حيث اقتصر حلها من خلال مجموعة من المشاريع الاقتصادية التي تهدف إلى توطين الفلسطينيين محل لجوئهم، ومن هذه المشاريع مشروع "جونستون" وهو الممثل الخاص له في الوطن العربي في عام ١٩٥٣- ١٩٥٥

---

[٢٧] محمد شديد، مصدر سبق ذكره، ص ٧١.

[٢٨] د. يوسف الحسن، جذور الانحياز: دراسة في تأثير الأصولية المسيحية في السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، سلسلة محاضرات الإمارات ٥٨، ٢٠٠١، ص ٥.

[٢٩] د. يوسف الحسن، البعد الديني، مصدر سبق ذكره، ص ٧٤.

ومشروع وزير خارجيته" جون فوستر دالاس" في ١٩٥٥، ومشروع همفرى في آذار[٣٠] ١٩٥٧.

ولعل مشروع فوستر دالاس من أهم المشاريع التي طرحت في عهد إيزنهاور لحل قضية اللاجئين، وقد استند على ثلاث نقاط رئيسية:

- الحد من بؤس قرابة مليون لاجيْ فلسطيني، مما يستدعي تأمين حياة كريمة لهم عن طريق العودة إلى فلسطين المحتلة ضمن حدود "الممكن" الذي يسمح به الكيان الصهيوني، وتوطين بعضهم الآخر في الدول العربية، كما اقترح دالاس استصلاح أراض زراعية جديدة من خلال تكثيف مشاريع الري بحيث يتمكن اللاجئون من العمل والاستقرار، وقد حدد آلية مساعدة اللاجئين من خلال دفع تعويضات لهم بوساطة قرض دولي تشارك الولايات المتحدة فيه بشكل رئيس.
- العمل على تسوية "مشكلة حجاب الخوف وأزمة الثقة" بين الدول العربية والكيان الصهيوني، حيث شدد دالاس على ضرورة التغلب على شعور الخوف المتبادل من خلال دور فاعل للولايات المتحدة الأمريكية، للتقريب بين وجهتي النظر العربية والصهيونية بخصوص قضية اللاجئين والقضية الفلسطينية بشكل عام، فقد عن استعداد دولته للدخول في معاهدات ثنائية وجماعية من أجل تصفية الأجواء، ومنع أي طرف من السعي لتغيير الحدود بالقوة والإخلال بالوضع الراهن. وسعي الولايات المتحدة الأمريكية لعقد تسويات سياسية بين الدول العربية والكيان الصهيوني لضمان استقرار الحدود، وعدم نشوب مواجهات

---

[٣٠] **د. محمد شديد، مصدر سبق ذكره، ص ص ١٠٠- ١٠٧.**

جديدة، وضرورة إشعاره أن عليه أن يتخلى عن بعض المناطق مستقبلا من أجل توطين أعداد من اللاجئين عليها خاصة منطقة النقب[٣١].

وقد عمد الكيان الصهيوني الى رفض التعامل مع مشروع دالاس تحت ذرائع كثيرة، كان أهمها عدم موافقته في التخلي عن منطقة النقب، لأنها مهمة استراتيجيا وجغرافيا حيث الثروات الطبيعية والمعدنية، وبسبب تواصلها مع ميناء ايلات الذي يعتبر المنفذ الوحيد له على البحر الأحمر[٣٢].

والملاحظ على ادراة الرئيس ترومان وايزنهار اقتصرت جهودها على الجانب الاقتصادي، وكأن مشكلة الفلسطينيين في البحث على من يوفر لهم في الشتات المأوى والمأكل والمشرب، فهاتين الادارتين تعاملت مع مشكلة اللاجئين ، وكأنها كارثة طبيعية كالزلزال أو فيضان يمكن معالجتها بسهولة فى حال توفر المساعدة الانسانية، فهى ليست كذلك، بل هي كارثة سياسية، نتج عنها احتلال أرض عربية في فلسطين وأجبر، أهلها بفعل الارهاب العسكري الصهيوني على ترك داره ووطنه، فالقضية سياسية وجودية وليست اقتصادية حياتية.

الرئيس جون كندي (١٩٦١-١٩٦٣):

دشن في بداية الستينيات من القرن المنقضي المرتكزات القوية لصداقة حميمة متينة بين الكيان الصهيوني والولايات المتحدة الأمريكية، وقد كرر في أكثر من مناسبة أن هناك ارتباطا عاطفيا ووجدانيا أمريكيا معه، في العام ١٩٦٠، حصل

---

[31] Ayman Yousef, Op.Cit., P. 82.

[٣٢] نواف الزرو، مصدر سبق ذكره، ص ص. ١١٨-١١٩.

كندي على ما يقارب ٨٠% من أصوات اليهود الأمريكان الذين دعموا برنامجه الديمقراطي الليبرالي، بعد أن رفع شعار " الصداقة مع إسرائيل"[٣٣].

وعلى أثر فشل المبادرات الأمريكية في معالجة قضية حق العودة للاجئين الفلسطينيين، وبعد تصاعد وتيرة الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي، وفي أعقاب تأزم الظروف الدولية والإقليمية في الوطن العربي[٣٤]، ومن خلال الرسائل التي تبادلها مع مجموعة مع الرؤساء الدول العربية لمعالجة مشكلة اللاجئين، مبلغا إياهم عزم إدارته على العمل بنزاهة وبجد، لحل مشكلة اللاجئين والصراع العربي – الصهيوني، موضحا استعداده، لحلها على أساس مبدأ العودة إلى الوطن، والتعويض عن الأملاك[٣٥]، كلفت إدارة جون كندي رئيس مؤسسة كارنيجي للسلام العالمي " جوزيف جونسون" للقياد بدراسة جديدة عن مشكلة اللاجئين، أساس الجهد الأمريكي الذي قام به جونسون هو الفقرة ١١ من١٩٤،وحافظ جونسون خلال مهمته على علاقة وثيقة مع المسوؤلين في الإدارة الأمريكية قناعة منه أن أي حل مستقبلي لقضية اللاجئين سيتطلب المساعدة الأمريكية على صعيدين: على صعيد الضغط السياسي على الكيان الصهيوني ليقبل الحلول المقترحة لقضية اللاجئين، وعلى

---

[٣٣] هارولد ساوندروز، الجدران الأخرى، سياسة عملية السلام (ترجمة) حسين عبد الفتاح، معهد المشاريع الأمريكي للدراسات العملية السياسية والاجتماعية، واشنطن، ١٩٨٥،ص ٣٦.

[34]William Quandt, Decade of Decision American Policy Towards Arab-Israeli Conflict 1967-1976, (Berkeley: University of California Press, 1977)P.82-88.

[٣٥] زها بسطامي، إدارتا كنيدي وجونسون والشعب الفلسطيني، في ميخائيل سليمان، مصدر سبق ذكره، ص ١٥٩.

صعيد المساعدات المالية لتمويل أي تسوية مستقبلية[٣٦]. وبعد عدة زيارات للدول العربية مصر والأردن وسوريا وزيارة الكيان الصهيوني، اقترح جونسون مشروعا سياسيا كاملا لحل قضية اللاجئين متضمنا النقاط الآتية: ضرورة اعطاء كل رب أسرة من اللاجئين فرصة الاختيار الحر بين العودة إلى فلسطين أو التعويض بمعزل عن أي نوع من الضغوط التي يمكن أن تمارس عليه أو على أسرته.

فضلا على ذلك ، فعلى كل لاجيْ أن يكون على علم تام، وإلمام كامل بطبيعة الفرص المتاحة له للاندماج في المجتمع الصهيوني، من حيث فرص العمل والاستقرار والتواصل الإنساني والسياسي داخل ذلك المجتمع، كما يجب أن يكون ملما بقيمة التعويضات التي سيتلقاها إذا اختار البقاء حيث هو والفرص التي ستمنح له في مكان تواجده في الدول العربية. وتحسب التعويضات على أساس قيمة الممتلكات كما كانت عليه عام ١٩٤٧-١٩٤٨ مضافا إليها الفوائد المستحقة. وللكيان الصهيوني الحق! في المحافظة على مصالحه الأمنية والحيوية من خلال رفضه عودة أي لاجيْ إذا رأى فيه خطرا عليه. في حين تقوم الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، خاصة الغنية منها بما فيه الكيان الصهيوني في توفير المصادر المالية المطلوبة لدفع التعويضات.

بالاضافة الى ذلك ، ضرورة ان يستفيد اللاجيْ الذي لم يكن له أملاك في فلسطين وقت النكبة من تعويض مالي مقطوع لمساعدتهم للتكيف والاندماج في المجتمعات التي يعيشون فيها.

---

[٣٦] حمد موعد، مصدر سبق ذكره ، ص ١٣١.

يحق لأي حكومة الانسحاب من هذا المشروع إذا اعتبرته تهديدا لمصالحها الحيوية.

يطبق المشروع بصورة تدريجية، وعلى مراحل تحت الإشراف المباشر للأمم المتحدة[٣٧].

وقد قابل الكيان الصهيوني المشروع بالرفض، ورأى فيه خطرا يهدد وجوده، لما يحمله من مضامين سياسية وديموغرافية، أما دول الطوق العربي فقد رفضت الخطة بناء على تبريرات مختلفة، أولها أن الكيان الصهيوني أن الكيان رفض الخطة فكيف هم يقبلونها؟ كما أن الدول العربية، تخوفت من أن يلجأ أعداد كبيرة من اللاجئين للبقاء حيث هم فوق أراضيهم، مما يشكل عائقا كبيرا أمام تنمية دولهم.

الرئيس ليندون جونسون(١٩٦٣-١٩٦٩):

ومن المعروف أن محددات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الوطن العربي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، تقوم على محددين، الأول ضمان تدفق النفط العربي للولايات المتحدة الأمريكية وعدم السماح بأي محاولة للحد من تدفقه، أما المحدد الثاني فهو ضمان أمن الكيان الصهيوني، ولكن مع قدوم جونسون إلى البيت الأبيض فقد منح الأولوية للأمن الصهيوني على ضمان تدفق النفط، وهذه الأولوية مستمرة الى يومنا هذا.

لذا أهمل الرئيس جونسون قضية اللاجئين، ولم تعد تشكل هما لصانعي السياسة الأمريكية، بل أن الدعوة الصهيونية لتوطين اللاجئين صارت جزءا من برنامج الحزب الديمقراطي، الذي انتخب جونسون على أساسه في عام ١٩٦٤. وفاقمت حرب عام ١٩٦٧ قضية اللاجئين بموجات جديدة منهم، كل ذلك كان له

---

[37] **William Quandt,Op.Cit., P.82.**

أثر كبير على السياسة الأمريكية تجاه قضية اللاجئين. أن هزيمة الجيوش العربية في ستة أيام رجح كفة المقاومة الفلسطينية وحول الأنظار عن قضية اللاجئين التي اختزلت إلى مشكلة ذات احتياجات إنسانية.

منذ تلك اللحظة، صارت اقتراحات الولايات المتحدة الأمريكية لقضية اللاجئين طقسية، وقد أدى هذا التوجه غالى تنحية القضية الفلسطينية برمتها جانبا وعطاء الأولوية لإيجاد صيغة تسوية عربية صهيونية تقوم على مبدأ الأرض مقابل السلام. بذلك ألحق حق العودة الفلسطيني بملف النزاعات الدولية، وتركز الاهتمام على تطويق صراع أكبر ذي ذيول دولية[٣٨].

الرئيس نيكسون (١٩٦٩-١٩٧٤):

كلف نيكسون وزير خارجيته الأسبق وليام روجرز، لمعالجة ما اصطلح عليه في السياسة الأمريكية(قضية الشرق الأوسط) وهى قضية الفلسطينية وما ترتب على حرب ١٩٦٧، من احتلال الاراض الفلسطينية وبعض الأراض لدول عربية، وقد كان روجرز مطلعا على طبيعة الصراع والتوازنات الإقليمية في الوطن العربي، ومدرك تماما أن القضية الفلسطينية هي جوهر الصراع، وأنها تستغل من قبل الاتحاد السوفييتي من أجل زيادة وتعميق نفوذه في المنطقة في الوطن العربي التي تزود العالم بأكثر من احتياجاته النفطية [٣٩] . ان الهزيمة والانكسار للجيش الامريكي في فيتنام، وحاجتها للمحافظة على مصالحها في الوطن العربي، قد هيئا الأجواء إمام روجرز لطرح رؤيته للصراع العربي- الصهيوني من جوانبه المختلفة. طرح روجرز رؤيته في الوقت التي شهدت فيه العلاقات المصرية- السوفيتية تقاربا شديدا، حيث تدفقت الأسلحة السوفيتية

---

[٣٨] د. نصير حسن عاروري، مصدر سبق ذكره، ص ص. ٢١٣-٢١٤.

[٣٩] حمد موعد، مصدر سبق ذكره، ص. ٤٧١.

المتطورة على مصر من أجل إصلاح الخلل في ميزان القوى الإقليمي في المنطقة في أعقاب هزيمة ١٩٦٧، وتضمنت الخطة ترتيبات أمنية بين المصريين والكيان الصهيوني، ونصت في بنودها على ضرورة انسحابه من الجزء الأكبر من أراضي عام ١٩٦٧ مقابل ضمانات عربية ومصرية للوصول إلى التزام لمنع السلام(٤٠). أما بالنسبة للاجئين الفلسطينيين، تطرق البند السابع من الخطة إلى الاتفاق المبدئي بين الأردن والكيان الصهيوني الذي من الممكن أن يكون هو مفتاح الحل العادل لقضية اللاجئين(٤١).

وقد كانت خطة روجرز تركز بشكل أساسي على وقف كل الإعمال القتالية وحرب الاستنزاف، لا سيما بين مصر والكيان الصهيوني على جبهة سيناء، في الوقت الذي نصت فيه على مبدأ الأرض مقابل السلام، بما يتضمن الانسحاب الصهيوني من الأراضي العربية المحتلة، الأمر الذي رفضه الكيان الصهيوني. أما بالنسبة للاجئين الفلسطينيين، فقد أعادت المبادرة الإشارة إلى عبارة" حل عادل لقضية اللاجئين"، لكن من منظور إنساني وليس سياسي. هذه الضبابية امتازت بها أغلب المبادرات الأمريكية التي تناولت القضية الفلسطينية لم تخرج عن الرؤية المعروفة أمريكيا في تلك الفترة، والتي اندفعت باتجاه إعادة توطين اللاجئين حيث هم مع إمكانية العودة المحدودة إلى الأراضي التي يحتلها الكيان الصهيوني وضمن آليات معروفة ومدروسة.

وقد عارض هنري كيسنجر وزير الخارجية الأمريكي الاسبق الخطة لأنها تضمنت انسحابا صهيونيا من أراضي عام ١٩٦٧، وعودة بعض اللاجئين

---

(40)Seymour Hersh, the Price of Power (New York: Summit Books,1983) PP.214-220.

(٤١) نواف الزرو، مصدر سبق ذكره، ص ١٢١.

الفلسطينيين إلى ديارهم. وكانت معارضة كيسنجر لخطة روجرز قد عمل على تشجيع الكيان الصهيوني لرفضها، فحكومة غولدا مائير الصهيونية هلعت من إمكانية عودة بعض اللاجئين ضمن ترتيبات أردنية- صهيونية مشتركة كما نصت عليه خطة روجرز. ساهم ظهور كيسنجر على المسرح السياسي الأمريكي وتأثيره الشخصي على الرئيس نيكسون، دفع بروجرز إلى الاستقالة، ورحيله عن الحياة السياسية الأمريكية[٤٢]. فبعد رحيله، نجح كيسنجر في التقريب بين وجهتي النظر المصرية الصهيونية، في أعقاب حرب تشرين ١٩٧٣ والتوقيع على اتفاقية الفصل بين القوات المصرية والصهيونية عام ١٩٧٤، خرجت الولايات المتحدة الأمريكية بوثيقة أخرى أطلق عليها وثيقة ساوندروز لمعالجة إشكاليات الصراع العربي- الصهيوني حيث جاء فيها:

التشديد على الدور الأمريكي المهم لإحراز التسوية الشاملة بين الدول العربية والكيان الصهيوني.

وضع المصالح الفلسطينية بعين الاعتبار عند الحديث ‘ن أي مفاوضات سلمية مستقبلا.

البعد الفلسطيني في الصراع هو جوهر الصراع العربي – الصهيوني.

يكون قرارا مجلي الأمن ٢٤٢و ٣٣٨ هما المرجعية الأساسية في المفاوضات[٤٣].

---

(٤٢) عدنان الهياجنة، مستقبل فلسطينيي الشتات: أسس التعامل مع الأطروحات الدولية وقواعده، مجلة العلوم الاجتماعية، مجلد ٣١، عدد٤، ٢٠٠٢، ص. ٨٤٤.

(43)Julian Peck, Reagan Administration and the Palestine Question of Palestine(Washington: Institute for Palestine Studies 1984)P P.15-16.

عارض كيسنجر كل المشاريع السلمية التي تنص على عودة، ولو جزء بسيط من اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم، ومعارضة أي انسحاب صهيوني إلى حدود ما قبل عام ١٩٦٧. بالمقابل كان تفكير كيسنجر الاستراتيجي لا يخرج عن فكرة التوطين أكثر من ثلثي اللاجئين في فلسطين، والثلث الآخر في سوريا، ودفع تعويضات الى أصحاب الأملاك والأراضي التي استولى عليها الكيان الصهيوني[٤٤].

الرئيس جيرالد فورد (١٩٧٤-١٩٧٧):

لم يهتم بمشكلة اللاجئين، وقصر اهتمامه على تداعيات فك الاشتباك بين الجيش المصري والصهيوني خلفية حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ ، وغادر جيرالد فورد البيت الأبيض، ولم يقدم اى موقف يذكر بحق مشكلة اللاجئين الفلسطينيين[٤٥].

الرئيس جيمي كارتر (١٩٧٧-١٩٨١):

ساهمت عدة عوامل في نهوض الحركة المسيحية الأصولية المعاصرة، منها، ظهور نزوع في الرأي العام الأمريكي نحو الكنيسة، وما تطرحه من قيم، وتقاليد، ومثل ما عاناه المجتمع الأمريكي من هزائم عسكرية في فيتنام، وفضيحة التسجيلات المسماة" فضيحة ووترغيت"، والتي أسقطت الرئيس نيكسون في عام ١٩٧٤، الأمر الذي أدى إلى نشوء العديد من المؤسسات

---

[٤٤] عمر مصالحة، السلام الموعود، الفلسطينيون بين النزاع والتسوية (ترجمة) وديع اسطفان، دار الساقي، بيروت، ١٩٩٤، ص ٢٠٣.

[٤٥] محمد حسنين هيكل، ، المفاوضات السرية بين العرب واسرائيل: عواصف الحرب وعواصف السلام، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الرابعة،١٩٩٦، ص ص٢٦١-٢٦٩.

والتنظيمات والبرامج الكنسية، واعتبار عام المسيحيين الأصوليين. ووصول الرئيس الأمريكي جيمي كارتر إلى الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية[٤٦].

وتعرف الحركة الالمسيحية الاصولية المعاصرة ، أنها مجموعة من المعتقدات الصهيونية المنتشرة بين مسيحيين ولا سيما بين قيادات وأتباع كنائس بروتستانتينية ، الهادفة إلى تأييد قيام "اسرائيل" في فلسطين بوصفه حقا تاريخيا ودينيا لليهود، ودعمها بشكل مباشر وغير مباشر باعتبار عودة اليهود إلى الأرض الموعودة- فلسطين- هي برهان على صدق التوراة، وعلى اكتمال الزمان وعودة المسيح ثانية. وحجر الزاوية في الدعم الشديد لهؤلاء المسيحيين للكيان الصهيوني هو الصلة بين الكيان الصهيوني المعاصر وإسرائيل التوراة. لذلك أطلق على هذا الاتجاه الصهيوني في الحركة المسيحية الأصولية اسم الصهيونية المسيحي[٤٧].

وتتبلور الخطوط العريضة للحركة المسيحية الأصولية في الآتي:

أن دعم الكيان الصهيوني وتأييده ليس قضية أخلاقية أو إنسانية، أو أمرا اختياريا أو هو عائد إلى اعتبارات سياسية أو عسكرية، بل هو قضاء الهي. وبالتالي فإن معارضة الكيان الصهيوني خطيئة دينية، وأن دعمه وتأييده هو في سبيل الخير وإرضاء الله.

إن الالتزام بتدعيم الكيان الصهيوني، وتقويته عسكريا واقتصاديا، وإقامة تحالف استراتيجي شامل معه، ومساعدته بالتبرعات وشراء وتسويق منتجاته وسنداته، وإنشاء صناديق الاستثمار الدولية لمصلحته وتشجيع الاستثمار الأمريكي الخاص بداخله، واستصلاح الأراضي، وبناء المستوطنات فيه وفي الضفة الغربية وغزة

---

[٤٦] **د. يوسف الحسن، مصدر سبق ذكره، ص١٩٠.**

[٤٧] **المصدر نفسه، ص ١٢.**

والجولان، والرحلات السياحية إليه، وتوفير فرص التدريب للصهاينة داخل مؤسسات تقنية أمريكية، هو التزام روحي مبني على اعتبارات روحية وتاريخية وأمنية.

اعتبار كل أراضي الضفة الغربية وغزة والجولان، ملكا للشعب اليهودي، وتبرير حروب الكيان الصهيوني التوسعية، والدفاع عن عدوانه، وعملياته العسكرية(لبنان ٢٠٠٦، فلسطين–غزة دليل على ذلك)، وحث الولايات المتحدة الأمريكية على دعم هذه الحروب والسياسات باعتبار أن الله هو الذي عين حدود الكيان الصهيوني وأيد مطالبه على الأرض.

رفض حق العودة للاجئين الفلسطينيين، والمطالبة بتوطينهم في الدول التي نزحوا إليها، والدعوة إلى الاعتراف الدولي بالكيان الصهيوني، ومطالبة الولايات المتحدة الأمريكية بالانسحاب من أية منظمة دولية أو إقليمية أو خاصة ترفض عضويته.

تلك الخطوط ساهمت في نجاح الرئيس كارتر في الانتخابات الرئاسية ، حيث ذكر في معرض حملته الانتخابية أن " تأسيس إسرائيل المعاصرة هو تحقيق للنبوءة التوراتية" وإعلانه بأنه "ولد ثانية كمسيحي"، وكما يقول عنه القس بيلي غراهام: " يذهب الرئيس كل يوم أحد إلى الكنيسة، ويقرأ وزوجته فصولا من التوراة قبل النوم، ولا يشرب الكحول في البيت الأبيض"[٤٨].

لذا شهدت ولايته علاقات متميزة مع الكيان الصهيوني ، حيث عبر كارتر في خطاباته عن إيمان لاهوتي بدعمه له ، حيث قال أمام الكنيست في آذار(مارس)١٩٧٩ الآتي" لقد آمن سبعة رؤساء، وجسدوا هذا الايمان، بان علاقات أمريكا مع اسرائيل هي اكثر من علاقة خاصة، لأنها متجذرة في

---

[٤٨] **المصدر نفسه، ص ١٩٣.**

الضمير وأخلاق ومعتقدات الشعب الامريكي، لقد شكل أمريكا واسرائيل مهاجرون طليعيون، ونحن معا نتقاسم تراث التوراة".

هذا الخطاب مبني على ما اصطلح على تسميته بالتراث اليهودي- المسيحي المشترك، والقيم والأخلاق والالتزام المعنوي والروحي، وقد عبرت الجماعة اليهودية الأمريكية عن سعادتها حينما أعلن الرئيس كارتر إدانته لمن يتهم اليهود بقتل المسيح " اللاسامية".

وقال مدير الشؤون الدينية في المنظمة الصهيونية المسماة اللجنة اليهودية الأمريكية: " لأول مرة في تاريخ الرؤساء الأمريكيين، يصدر رئيس أمريكي إعلانا مباشرا عن قضية مجحفة ضد اليهود، ولها جذور دينية تاريخية تقليدية". كما وظف فترة ولايته لتحقيق العديد من مصالح للكيان الصهيوني وكان من أهمها، دوره المباشر في التوقيع على اتفاقية كامب ديفيد والتي وقعت بين مصر و"اسرائيل" في أيلول/سبتمر من عام ١٩٧٨، وتزويده للكيان بمساعدات عسكرية واقتصادية أكثر من أي رئيس قبله، فقد تسلم الكيان الصهيوني في عهده ١٠ مليارات دولار، وقد كان أول رئيس للولايات المتحدة الامريكية، يؤسس لجنة رئاسية لموضوع الهولوكوست أو حرق اليهود في العهد النازي في عام ١٩٧٨. كما كان أول رئيس أمريكي يضغط باتجاه فرض قانون أمريكي لمناهضة أنظمة المقاطعة العربية للكيان في عام ١٩٧٧، بعد أن رفض كل من الرئيسين الأسبقين نكسون وفورد مواجهة المقاطعة العربية للكيان الصهيوني[٤٩].

ومما لا شك فيه أن المعتقدات التوراتية التي آمن بها الرئيس كارتر والمبنية على التراث المشترك والالتزام المشترك بالقيم والأخلاق الديمقراطية

[٤٩] **المصدر نفسه، ص ص٧٦-٨٤.**

بين الولايات المتحدة الأمريكية والكيان الصهيوني، وبأنه لن يكون هناك ما يسمى إعادة تقدير للموقف الأمريكي من دعم الكيان الصهيوني، وأن العلاقة الخاصة تقع ضمن المصالح الأخلاقية والإستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية. كانت من بين أهم العوامل التي شكلت سياسته الخارجية تجاه الصراع العربي- الصهيوني، والتي انعكست سلبا على قضية حق العودة [٥٠]، فقد أضاف لتلك القضية حلقة جديدة إلى مسلسل تهميشها، كان كارتر قد بدأ تقييمه للسياسة الأمريكية في الوطن العربي بإشارة محددة إلى الشعب الفلسطيني الذي عانى كثيرا، والذي يحتاج إلى وطن. لكن سلامه في كامب ديفيد أعاد تعريف حق عودة اللاجئين بأنه امتياز انتقائي حسب الطلب. إن سلطة الحكم الذاتي التي اقترحها كارتر في التسويات مع مصر والأردن والكيان الصهيوني قصرت هذا الامتياز الانتقائي على " أشخاص شردوا من الضفة الغربية وغزة في عام ١٩٦٧". أما بالنسبة إلى لاجئي عام ١٩٤٨، فإن كامب ديفيد اكتفت بالدعوة إلى حل عادل لقضيتهم من غير أن تبين معنى هذا الحل العادل. ثم اختفى البعد الفلسطيني ليفسح المجال لتسوية منفردة بين مصر والكيان الصهيوني ولسياسة الخطوة خطوة التي انتهجها كيسنجر، وزير الخارجية في عهد نيكسون[٥١].

من الملاحظ على فترة حكم كارتر، كثرة استعمال الرموز الخطابية التوراتية في الحياة السياسية الأمريكية وجاء ذلك نتيجة تأثير المسيحية في المجتمع المدني، وبخاصة في ثقافته العامة، بحيث صور الصراع العربي الصهيوني في الخيال العام الأمريكي وثقافته على أنه امتداد للصراع التوراتي

---

[٥٠] د. يوسف الحسن، جذور الانحياز، مصدر سبق ذكره، ص ص ٧- ٤٧-٤٨.

[٥١] د. نصير حسن عاروري، مصدر سبق ذكره، ص٢١٤.

بين اليهود وغير اليهود، وأن الكيان الصهيوني في القرن العشرين هو امتداد لإسرائيل التوراة نفسها، التي يبشر قيامه باقتراب المجيْ الثاني للمسيح، فضلا عن جعل العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية والكيان الصهيوني علاقة خاصة ومميزة قائمة على فهم توراتي تراثي مشترك.

الرئيس رونالد ريغان (١٩٨١-١٩٨٩):

استمر تأثير الحركة المسيحية الأصولية على الحياة السياسية الأمريكية لاسيما مع وصول الرئيس رونالد ريغان إلى الحكم في عام ١٩٨٠، الذي يمثل اليمين السياسي المحافظ، حيث أسس هذا اليمين الجديد برامجه السياسية والاقتصادية والثقافية على تحالفات مع حركة المسيحية الأصولية، وعلى مبادئ دينية محافظة ولقاء على أرضية مشتركة في دعم غير مشروط للكيان الصهيوني. وقد عبر رونالد ريغان عن خلفيته التوراتية عندما أشار إلى الحقوق التاريخية للكيان الصهيوني في فلسطين المحتلة. كما عبر أيضا عن إيمانه باقتراب نهاية العالم، وحدوث معركة "هرمجدون"، مشيرا إلى دور ذلك الكيان في تلك المعركة واقتراب العودة الثانية للمسيح المخلص[٥٢].

وبناء على هذه الخلفية، عملت الادارة الامريكية على استغلال عدد من الإحداث الدولية والإقليمية من أجل إطلاق خطة الرئيس الأمريكي رونالد ريغان في ١-٩-١٩٨٢، ابرزها معاهدة السلام المصرية "الاسرائيلية" في العام ١٩٧٩، والتي اسهمت في إخراج مصر من معادلة الصراع العربي-الصهيوني، وما أحدثته من تصدع الموقف العربي الاستراتيجي لصالح الكيان الصهيوني، اذ كانت تمثل مصر الثقل العربي القومي والاقتصادي والبشري.

---

[٥٢] **د. يوسف الحسن، البعد الديني، مصدر سبق ذكره، ص ص ٧٦-٨٨.**

وقد شجع خروجها الكيان الصهيوني من احتلال العاصمة اللبنانية بيروت عام ١٩٨٢، حيث استفردت قواته بالمقاتلين الفلسطينيين واللبنانيين الوطنيين في لبنان، وكان من نتائج الاحتلال خروج قوات منظمة التحرير من لبنان وتشتتها في دول عربية مختلفة، ممهدا الطريق أمام تحولات جذرية على فكرها السياسي في منتصف ثمانينيات القرن المنقضي، حيث بدأت القناعات الفلسطينية تتجذر شيئا فشيئا في أوساط القيادة الفلسطينية، ومفادها أن العمل الفدائي المقاوم لا يكف لوحده لتحرير الأرض الفلسطينية، وأن الكفاح المسلح بحاجة إلى رافعة سياسية للوصول إلى الأهداف الوطنية المنشودة[٥٣].

في ظل هذه الظروف أعلن الرئيس ريغان عن خطته للسلام في الشرق الأوسط مستندة على قرارات الأمم مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨، والمعاهدة المصرية – الصهيونية عام [٥٤]١٩٧٩. إن الإشارة الوحيدة التي أشارها ريغان في خطته كانت قوله: "إن مغادرة الفلسطينيين بيروت تفاقم من دراما شتات الشعب الفلسطيني. إن الفلسطينيين يشعرون بقوة أن قضيتهم أكثر من قضية لاجئين وأنا أوافق ذلك"[٥٥].

وكانت خطته ترتكز على وجود توافق بين حقوق الشعب الفلسطيني المشروعة والاحتياجات الصهيونية[٥٦]. وأن عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى

---

[٥٣] عمر مصالحة، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠٣.

[٥٤] ماهر الشريف، البحث عن كيان، (قبرص: مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، ١٩٩٥) ص. ٢٥٧.

[٥٥] د. نصير حسن عاروري، مصدر سبق ذكره، ص٢١٥.

[٥٦] برهان الدجاني، مفاوضات السلام، المسار والخيارات والاحتمالات، (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٨) ص. ٢٩.

ديارهم يخل بالتوازنات الديموغرافية داخل الكيان الصهيوني لصالح الشعب الفلسطيني، ويضر بيهودية الكيان الصهيوني، فضلا عن ان العودة وبأعداد كبيرة قد يصبح نوعا من الجنون وفق المنطق الأمريكي. وقد كانت فكرة الرئيس الامريكي ريغان بشأن قضية اللاجئين تتمحور حول توطينهم في الدول العربية المضيفة، خاصة الأردن وسوريا مع إنشاء صندوق للتعويضات تشرف عليه لجنة خاصة تابعة للأمم المتحدة لتقدير خسائر اللاجئين ومعرفة احتياجاتهم في الدول التي يتواجدون فيها([٥٧]). وبذلك يعفى الكيان الصهيوني من معظم مسؤولياته تجاه اللاجئين، حيث ألقى على كاهل سوريا والأردن بشكل أساسي ثمانين بالمائة من عبْ الحل، بينما حمل الكيان الصهيوني عشرون في المائة. يمكن القول بأن هذه البعد الاستراتيجي للخطة جاءت ترجمة أمينة للمزاعم الصهيونية بأن الأردن هي الدولة الفلسطينية التي أشارت إليها الأمم المتحدة، متجاهلة حقيقة أن الأمم المتحدة في عام ١٩٤٧ قسمت فلسطين، غرب نهر الأردن، إلى دولة صهيونية ودولة عربية.أما الفكر الصهيوني ألتحريفي، فيزعم بأن الانتداب على فلسطين كان يشمل شرق الأردن الذي يعادل ٨٠ في المائة من المساحة الكلية([٥٨]).

وعليه، لم يكن هدف الرئيس الامريكي من خطته تسوية القضية الفلسطينية بشكل عام واللاجئين بشكل خاص، بقدر ما كانت محاولة أمريكية،

([٥٧]) جواد الحمد، مستقبل السلام في الشرق الأوسط، المؤسسة المتحدة للدراسات والبحوث، عمان، ١٩٩٤ ص ٧.

([٥٨]) إسماعيل خضر، الثابت والمتغير في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية والمفاوضات الفلسطينية-الإسرائيلية، رسالة ماجستير، معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية، ٢٠٠٥، ص١٢.

لتحويل الأنظار عن الاحتلال الصهيوني للبنان، وتدمير البنية التحتية وقتل الآلاف من الفلسطينيين واللبنانيين[٥٩]، والدليل على ذلك حينما أمر سفيرته في الأمم المتحدة بأن تصوت ب " لا" على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٤-٩-١٩٨٢ الذي أدان مرتكبي مجزرة صبرا وشاتيلا، وأقره بضرورة تمكين أبناء الشعب الفلسطيني من العودة إلى بيوتهم وممتلكاتهم، استنادا إلى القرارات السابقة. يومها، لم تقف مع الولايات المتحدة الأمريكية إلا الكيان الصهيوني[٦٠].

تميزت فترة رونالد ريغان بصحوة مسيحية أصولية تجسدت في تيار جماهيري واسع، يدعو إلى دعم الكيان الصهيوني من دون شروط وتأييد الحركة الصهيونية، ودعم سياساته التوسعية التهويدية العنصرية.

الرئيس جورج بوش (١٩٨٩-١٩٩٣):

منذ ان تولى رئاسة الادارة الامريكية ، كان جورج بوش مستعدا للقيام بمبادرة شاملة لإنهاء الصراع العربي- الصهيوني، الا ان انشغاله بالتطورات السياسية التي شهدها منطقة الخليج العربي، والمتمثل باحتلال العراق للكويت في العام ١٩٩١، ادى الى اتجاه الدبلوماسية الأمريكية للوقوف بوجه الحكومة العراقية ، من خلال تشكيل تحالف دولي عسكري يجبر العراق على الخروج من الكويت، وبعد تحرير الكويت، دعا الرئيس الى مؤتمر سلام، يجمع الدول العربية والكيان الصهيوني، لتسوية صراعهم عبر المفاوضات، وبالفعل عقد

---

[٥٩] د. نصير حسن عاروري، مصدر سبق ذكره، ص٢١٤.

[٦٠] إسماعيل خضر، مصدر سبق ذكره، ص ١٢.

مؤتمر السلام في مدريد في ٣٠-١٠-١٩٩١، ورفع المؤتمر شعار "الأرض مقابل السلام[٦١].

وقد اكد المستشار الأسبق للأمن القومي الامريكي في عهد الرئيس كارتر، أن الرئيس جورج بوش كان يرفض حق العودة للاجئين الفلسطينيين، ويستخلص أيضا أن العمل غير المنتهي في الصراع العربي الاسرائيلي سوف تلازم خلفاء الرئيس بوش ، وأصبحت الدول العربية بشكل متزايد يرون دورا متزايدا للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة لا نفوذا مجددا ولكن كإعادة إنتاج للماضي الاستعماري[٦٢].

الرئيس بيل كلينتون (١٩٩٣- ٢٠٠١):

شهدت المدة التي تولى فيها كلينتون الحكم في الولايات المتحدة الامريكية ، الى توصل منظمة التحرير الفلسطينية إلى إعلان المبادئ مع الكيان الصهيوني، بموجبه اعترفت المنظمة بحق الكيان بالوجود[٦٣]. وقد ذكر" ويليام كوانت" أن الإدارة الأمريكية مارست دورا قويا وضاغطا على قيادة منظمة التحرير الفلسطينية خلال جولات التفاوض التي جرت بين الفلسطينيين والصهاينة قبيل توقيع اتفاق أوسلو من أجل ضمان ترحيل القضايا المهمة كالقدس واللاجئين والمستوطنات والمياه والحدود والشكل النهائي للدولة الفلسطينية إلى مفاوضات الحل النهائي، لمنح متسع من الوقت للكيان الصهيوني

---

[٦١] د. نصير حسن عاروري، ٢١٥.

[٦٢] صابر محيي الدين، المجتمع الدولي وحق العودة، في حمد الوعد، مصدر سبق ذكره، ص ٤٦٨.

[٦٣] السيد أمين شلبي، أمريكا وثلاثة رؤساء، مجلة وجهات نظر، القاهرة، العدد ١٠٨، كانون الثاني ٢٠٠٨، ص٥.

من أجل فرض سياسة الأمر الواقع، وهي السياسة التي تخدم ذلك الكيان مع مرور الوقت[٦٤]. ومن نتائج اتفاق أوسلو المبكرة جمدت الأمم المتحدة بضغط من الولايات المتحدة الأمريكية التصويت السنوي على رقم ١٩٤ الخاص بعودة اللاجئين إلى ديارهم[٦٥].

وقد كان اتفاق أوسلو قد عمل إلى ظهور العديد من المشاريع البحثية والأكاديمية التي حاولت جاهدة سبر أغوار قضية اللاجئين، وتقديم التوصيات لإدارة الرئيس كلينتون، وما ميز هذه القراءات والأبحاث أنها كانت مجرد مقاربات مع الموقف الرسمي الأمريكي والصهيوني والأوروبي. ومن بين أهم الدراسات، دراسة "دونا آرزت"، انطلقت في معالجتها لقضية اللاجئين الفلسطينيين من مدخل عدم تحميل الكيان الصهيوني مسؤولية اللاجئين الفلسطينيين لا أخلاقيا ولا إنسانيا، وبما أن الطرف التي تقع عليه هذه المسؤولية غير معروف، لذلك لابد لكل الأطراف الدولية والإقليمية أن تتحمل مسؤولية حلها. تركز الدراسة على استيعاب اللاجئين في الدولة الفلسطينية المزمع قيامها، مع إمكانية استيعاب ما يقارب خمسة وسبعين ألف لاجيْ فلسطيني في الكيان الصهيوني، على أن يكونوا من كبار العمر، وغير قادرين على الإنجاب حتى لا يتأثر مستقبل الكيان الأمني وتتأثر تركيبته السكانية. وتكون عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم الواقعة تحت سيطرة الكيان

---

(٦٤) جو ستورك، إدارة كلينتون والقضية الفلسطينية،في: ميخائيل سليمان، مرجع سبق ذكره، ص ٣٠٥.

(٦٥) سليم تماري، مستقبل اللاجئين الفلسطينيين، أعمال لجنة اللاجئين في المفاوضات المتعددة الأطراف واللجنة الرباعية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٩٦ ص٤١.

الصهيوني بشكل جماعي، ومن خلال لم شمل العائلات، وتعويضهم بالشكل الملائم، فيما تقوم الدول العربية بتعويض اليهود الذين اضطروا لمغادرتها، وارتحلوا إلى الكيان الصهيوني تاركين ورائهم أملاكهم(٦٦).

ولحل مشكلة اللاجئين ترى ضرورة توطين معظم اللاجئين الفلسطينيين في الاردن، وإعطائهم جنسية مزدوجة، فلسطينية- أردنية، وحق المواطنة في الدولتين الفلسطينية والأردنية، وتقديم الضمانات للاجئين بالحصول على تعويضات عن أملاكهم في أراضي عام ١٩٤٨.

وتدعي أن معظم اللاجئين الفلسطينيين في سورية هم في الواقع مواطنون، ولا تحتاج العملية أكثر من صدور قرار رسمي لحل مشكلتهم، وأخيرا أن يقبل الكيان الصهيوني من(٥٠ الى١٠٠) ألف لاجئ فلسطيني كجزء من حل النهائي لمشكلة اللاجئين. وفي عام ١٩٩٩ طرحت دونا أرزت تصورات لتوطين خمسة ملايين لاجئْ فلسطيني على النحو الآتي:

١٦٨ ألف لاجئْ جديد يتم توطينهم في الاردن.

٧٥ ألف لاجئْ جديد يتم توطينهم في سورية.

٧٥ ألف لاجئْ موجودون أصلا يتم توطينهم في لبنان.

٥١٩ الف لاجئْ يتم تحويلهم الى السعودية، الكويت، العراق، مصر، بالاضافة الى توطين ٤٦٦ ألف لاجئْ يعيشون في هذه الدول.

٩٠ ألف لاجئْ جديد يتم استيعابهم في الدول الاوروبية والولايات المتحدة الامريكية وكندا.

٧٥ الف لاجئْ يتم تأهيلهم للعودة الى الاراضي المحتلة عام ١٩٦٧.

---

(٦٦) **نورمان ج. فنسكلتين، ما يفوق الوقاحة: إساءة استخدام اللاسامية وتشويه التـــاريخ، ترجمة أيمن ح. حداد/ أحمد عوض، مكتبة العبيكان، الرياض، ٢٠٠٨، ص ٤٢.**

٢٥٠ ألف لاجئ من قطاع غزة يتم نقلهم إلى الضفة الغربية لحل مشكلة الاكتظاظ السكاني[٦٧].

وخلال المفاوضات التي رعاها الرئيس بيل كلينتون بين منظمة التحرير الفلسطينية والكيان الصهيوني في كامب ديفيد عام ٢٠٠٠، اثيرت قضية اللاجئين ، ومن خلالها تبنت إدارة كلينتون المواقف والتصريحات والمقاربات الصهيونية بشأن قضية حق العودة، ولا سيما عدم مسؤولية الكيان الصهيوني المعنوية والأخلاقية عن النكبة الفلسطينية عام ١٩٤٨، وأما المسؤولية فتقع – حسب وجهة النظر الصهيونية– على عاتق الجيوش والزعامات العربية التي أقنعت الفلسطينيين بترك ديارهم انتظارا للتحرير. اعترفت الإدارة الأمريكية بحق العودة اللاجئين الفلسطينيين إلى فلسطين الانتدابية، في الوقت نفسه أصرت على أن الكيان الصهيوني لا يملك القدرات الكافية لاستيعاب أعداد كبيرة من اللاجئين. حل مشكلة اللاجئين بناء على الموقف الأمريكي يجب أن يتم بالعودة إلى أراضي الدولة الفلسطينية والتوطين في الدول التي يقيمون فيها، أما العودة إلى ديارهم الأصلية فيجب أن يكون رمزيا لا يتجاوز عشرات الآلاف من خلال آلية لم شمل العائلات[٦٨]. وبعد فشل مفاوضات كامب ديفيد، حاولت إدارة كلينتون كسر الجمود الذي وصلت إليه العملية التفاوضية، حيث تقدم كلينتون شخصيا بمقترحات جديدة، بأمل أن تتمكن إدارته من تحقيق رؤيته للسلام في الوطن العربي. هدفت المقترحات الى إنهاء اعتماد الفلسطينيين على القانون الدولي العام لتسهيل تمرير مخططاتها التفاوضية التي تتحكم بها موازين القوى.

---

[٦٧] **صابر محيي الدين (وآخرون)، مرجع سبق ذكره، ص ص٤٧٤-٤٧٧.**

[٦٨] **نظر مقترحات كلينتون على:**

http://www.aljazeera.net/news/arabic/2001/1/8-8html

فيما يتعلق باللاجئين، وحقهم بالعودة وفقا للقرار ١٩٤، فقد نسفت مقترحاته هذا القرار، إذ أن الفقرة الثانية من المقترحات نصت على أنه لا يمكن للكيان الصهيوني أن يتخذ قرارا يهدد أساس كيانه ويعرض منطق السلام لخطر[٦٩].

وقد كانت مقترحات كلينتون لم تعط أي فرصة للاجئين في ممارسة أي شكل من أشكال حق العودة إلى الديار وفقا للقرار ١٩٤. اذ استندت على الشق الثاني من القرار الذي نص على دفع التعويضات لقاء الخسائر التي تكبدوها جراء طردهم من ديارهم وأراضيهم، في حين أسقط الشق الأول من القرار والقاضي بوجوب عودة اللاجئين إلى أراضيهم وأملاكهم التي اقتلعوا منها[٧٠]. جوهر مقترحات كلينتون بالنسبة لقضية اللاجئين هو السماح لمن يرغ من اللاجئين بالعودة إلى أراضي الدولة الفلسطينية العتيدة، وليس إلى ديارهم التي أجبروا على تركها عام ١٩٤٨، كما دعت مقترحاته الجماعة الدولية لتحمل مسؤولياته، لدفع تعويضات اللاجئين وتوطينهم في الدول التي يمكثون فيها، أو إفساح المجال للإقامة في دول أخرى خارج الكيان الصهيوني وذلك انسجاما مع القرارات السيادية لتلك الدول، وحسب احتياجاتها واعتباراتها الأمنية[٧١].

وتجدر الإشارة هنا، إلى التصريح الذي أدلاه كلينتون في أثناء زيارته الأخيرة للكيان الصهيوني، ونشرته وكالات الأنباء والصحف العالمية، حيث قال : " إن قسيسا ذكر له، قبل أن يتولى الرئاسة في البيت الأبيض أنه سيكون له

---

[٦٩] انظر محمد شديد، مصدر سبق ذكره سابق، ص ص ٢٨٠-٢٨٣.

[٧٠] انظر مقترحات كلينتون على موقع الجزيرة، مصدر سابق.

[٧١] المصدر نفسه.

شأنا عظيم، وسيغفر الله له كل خطاياه، إلا الخطايا التي يرتكبها تجاه إسرائيل"[٧٢].

فهذا قول أتى في سياقه العام فإدارة الرئيس كلينتون كانت أكثر ادرات الأمريكية تأثرا بالعنصر اليهودي.

الرئيس جورج دبليو بوش (٢٠٠١- ٢٠٠٩):

عمل الرئيس الامريكي الاسبق جورج بوش الابن ، على توضيح موقفه بشكل جلي من حق العودة بمناسبتين، الاولى، من خلال تبني الرباعية الدولية خارطة الطريق في ٣٠-٤-٢٠٠٣، فقضية اللاجئين لم ترد فيها؛ كعنوان تفاوضي محض، بل ترفق بتوجيهات حول مضمون الحل تبعده عن فحوى قرار الامم المتحدة رقم ١٩٤، حيث التسوية "تتضمن حلا متفقا عليه، عادلا ومنصفا، وواقعيا لقضية اللاجئين".

أما المناسبة الثانية فقد تمثلت في بيان الرئيس جورج دبليو بوش في العقبة في ٤-٦-٢٠٠٣، حيث أكد فيه الآتي:" الولايات المتحدة اليوم ملتزمة بقوة، وأنا ملتزم بقوة، ضمان أمن اسرائيل كدولة يهودية تنبض بالحياة"[٧٣]. وهذا يعنى رفض حق العودة من قبل الرئيس الأمريكي.

الرئيس باراك اوباما (٢٠٠٩- ؟):

اما بالنسبة للرئيس الامريكي باراك اوباما، فقد بدأ ولايته في التأكيد على أن التزام الأدبي والأخلاقي للولايات المتحدة الأمريكية بدعم الكيان الصهيوني، حينما أشار إلى ذلك في خطابه الذي ألقاه في جامعة القاهرة في

---

[٧٢] د. يوسف الحسن، جذور الانحياز، مصدر سبق ذكره، ص ٦.

[٧٣] قيس عبد الكريم (وآخرون)، خارطة الطريق إلى أين، سلسلة" الطريق إلى الاستقلال"١١، دار التقدم العربي، دمشق،٢٠٠٤، ص ص ١٠٢-١٠٣.

حزيران ٢٠٠٩، إما في كلمته أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول ٢٠١٠، فقد أكد على يهودية الدولة للكيان الصهيوني قائلا" إسرائيل دولة ذات سيادة وموطن تاريخي للشعب اليهودي". وهذا يعني قطع الطريق على حق العودة للاجئين الفلسطينيين، والعمل على تسوية جوهر القضية الفلسطينية من خلال إحياء المشاريع السابقة، أو عبر المبادرة العربية، أو النظر في مشاريع جديدة تعالج قضية اللاجئين الفلسطينيين ولكن بعيدا عن العودة إلى فلسطين التاريخية.

الخاتمة

قامت هذه الدراسة على فرضية أساسية دارت حول البعد الديني في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه حق العودة للاجئين الفلسطينيين، وتوصلت الدراسة بأن موقفها منه هو نموذج واضح ومميز لحضور الدين في سياساتها. فالرؤساء الأمريكيين يؤكدون بأن دعم الكيان الصهيوني يدخل في إطار الالتزام الأدبي والأخلاقي، وهذا التزام الذي لا يسحب على أية دولة صديقة أخرى للولايات المتحدة الأمريكية سوى له، ومرد ذلك الالتزام أن ديانة الولايات المتحدة الأمريكية في جذورها ديانة توراتية، وضعت شروحها في قوالب عبرانية. وبالتالي فإن استخدام الرموز الدينية الخطابية مثل أدبي، وأخلاقي، والتراث المسيحي اليهودي، و"إسرائيل" والأرض الموعودة عند الرؤساء الأمريكيين يهدف إلى القفز على الحائط الفاصل بين الدين والدولة، ويسد الفجوة بين المجالين الديني والسياسي في الولايات المتحدة الأمريكية. فالعلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية والكيان الصهيوني علاقة تقليدية تحكمها الاعتبارات الاقتصادية أو السياسية، وإنما علاقة قائمة على فهم توراتي تراثي مشترك.

ونختم بالقول، مهما بلغ التحيز الولايات المتحدة الأمريكية للكيان الصهيوني، ومهما بلغت أيضا الضغوط على منظمة التحرير الفلسطينية للتنازل عن حق العودة للاجئين، وتجذر الانقسام الفلسطيني، وتشرذم الموقف العربي، وبلغ الاختلال الاستراتيجي مبلغه بين الفلسطينيين والدول العربية من جانب والكيان الصهيوني من جانب آخر، لا يجوز على الإطلاق التنازل عن حق العودة مهما طال الزمن، كما لا يجوز خاضعا لدروب المساومات التفاوضية، لذا لابد من التأكيد على جملة حقائق بالنسبة له:

أولا: التمسك بحق اللاجئين الفلسطينيين بالعودة إلى الديار والممتلكات التي طردوا منها في عام ١٩٤٨، عملا بقرار الامم المتحدة رقم ١٩٤، والتأكيد على حق اللاجئين في التعويض كخطوة مكملة لحق العودة، ورفض كل السياسات البديلة التي تساوي بين العودة والتعويض، لصالح اسقاط حق العودة، والقبول بالتعويض، وما يستتبعه من مشاريع إعادة تهجير أو توطين.

ثانيا: التاكيد على الصيغة القانونية للاجئْ الفلسطيني، تحت كل الظروف وفي كل الاحوال، بما هي حالة سياسية، قانونية، ذات كيانية سياسية واضحة المعالم. وكذلك صون الصيغة القانونية للمخيم الفلسطيني بما هو حالة سياسية مرتبطة بالحالة السياسية والقانونية لأوضاع اللاجئين.

ثالثا: التمسك بوكالة الغوث، منظمة دولية لإغاثة اللاجئين، ورفض تحويلها إلى منظمة تنمية اقليمية، بما يخالف التفويض المعطى لها، وفك ارتباطها بالعملية التفاوضية القائمة، ورهن وجودها بعودة اللاجئين الى ديارهم، باعتبارها شاهدا دوليا على القضية واعترافا من الجماعة الدولية بضرورة حلها على قاعدة قرارات الأمم المتحدة.

رابعا: توحيد الخطاب السياسي بشأن قضية اللاجئين، ورفض كل الصيغ الغامضة القابلة للتأويل، تفتح الباب لتفسيرات تتناغم ومشاريع إسقاط حق العودة لصالح الحلول البديلة.

خامسا: تعزيز حركة اللاجئين، في أماكن تواجدهم كافة، وحركة الشعب الفلسطيني، وتعزيز استقلالية حركتهم، وعدم الربط تحركاتها ومصيرها بنتائج العملية التفاوضية.

سادسا: التأكيد على أن حق العودة جزء لا يتجزأ من حقوق الوطنية الفلسطينية، لا ينفصل عنها، ولا تصح المقايضة بين حق وآخر، والمس بحق كل منها يشكل مسا بسائر الحقوق، كما أن صون هذه الحقوق يتطلب التمسك بها كاملة غير منقوصة.